A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/651
3 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٤٩ و ١١٤ و ١١٥ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩

تخطيط البرامج

التقديرات المنقحة ، بما في ذلك خطط الامين العام لتنفيذ التوصية ١٥ المتعلقة بتخفيض عدد الموظفين ، وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والناشئة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين

الإصلاح والتجديد في الامم المتحدة : التقرير المرحلي الثاني المقدم من الامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الامين العام عن التقديرات المنقحة بما في ذلك خطط الامين العام بشأن تنفيذ التوصية ١٥ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة[(١)] ،

Digitized by UNOG Library

للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، والمتعلقة بتخفيض عدد الموظفين ، وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قراريها ٤١/٢١٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٤٢/٢١١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/C.5/43/1/Rev.1) . ونظرت اللجنة أيضا في التقرير المرحلي الثاني المقدم من الامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية ٤١/٢١٣ (A/43/286) وفي البيان المقدم من الامين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والناشئة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين (A/43/16 (Part I)/Add.1) . وكان معروضا على اللجنة الاستشارية ، أثناء نظرها في هذه البنود ، تقرير الامين العام (A/C.5/43/2 و Add.1) عن التدابير المتعلقة بالاولوية التي أعطاها الامين العام لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (القرار دإ - ٢/١٣ ، المرفق) .

ثانيا - التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٢ - ترد في الفقرات ١ إلى ٦ من تقرير الامين العام (A/C.5/43/1/Rev.1) معلومات عن خلفية إعداد التقرير . وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها ذكرت ، في الفقرتين ١٣ و ١٤ من تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩[٢] ، ما يلي :

"يقتضي الوضوح والتساوق أن تستند التقديرات المنقحة للميزانية التي يقدمها الامين العام إلى دراسات واستعراضات مستوفاة وأن تكون مدعمة ببيانات واضحة وقابلة للتسويغ وأن تكون شاملة بحيث يمكن إجراء مقارنات مجدية بينها وبين التقديرات السابقة والمقبلة . وترى اللجنة الاستشارية أن ذلك سيؤدي إلى تلافي تقديم تقديرات منقحة جزئيا يتعين زيادة تنقيحها مستقبلا وسيضمن قدرا أكبر من الموثوقية للتقديرات التي ستقدم في النهاية .

"واذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها هذه الشروط ، فإنها توصي بأن يتم الامين العام الاستعراضات والدراسات الجارية الآن في وقت مناسب يتيح له إعداد مقترحاته المتعلقة بالتقديرات المنقحة بحلول ١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، لعرضها على لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . وينبغي أن ترفق

Digitized by UNOG Library

بالتقديرات المنقحة معلومات تتعلق بملاك الموظفين (على شكل جداول) تبين النتيجة المتوخاة من تطبيق التوصية ١٥ من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى مقارنة بالمعلومات المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة . وبقدر ما تعكس جداول ملاك الموظفين هذه حالات النقل فيما بين أبواب الميزانية (حيث أن بعض البرامج سيكون قد فقد أكثر من ١٥ في المائة من الوظائف التي يشملها والبعض الآخر نسبة أقل من ذلك) ، ينبغي تعديل التقديرات لكل باب من أبواب الميزانية وفقا لذلك . وسيكون معروضا كذلك على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين نتائج الدراسة المتعلقة بهيكل الأجهزة الحكومية الدولية وأدائها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي عهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بها ، ويمكن للجمعية إن تعالج الآثار التي قد تترتب في الميزانية على هذه النتائج في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ في إطار نظرها في التقديرات المنقحة" .

٣ - ويشير الأمين العام ، في الفقرة ٧ من تقريره ، إلى أن التقرير يتألف من الفصول التالية :

(أ) الفصل الأول : خطط الأمين العام لتنفيذ التوصية ١٥ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تخفيض عدد الموظفين وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قراريها ٣١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ (السابق إصدارها بوصفها A/C.5/43/1 و Corr.1) ؛

(ب) الفصل الثاني : تدابير لتحسين الحالة في اللجان الإقليمية وفي وحدات الأمانة العامة التي توجد بها أعلى معدلات للشواغر (السابق إصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.1 و Corr.1) ؛

(ج) الفصل الثالث : التغييرات التنظيمية في الأمانة العامة منذ اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (السابق اصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.2 و Corr.1) ؛

(د) الفصل الرابع : تنفيذ التوصيات ١٩ و ٢٩ و ٣٧ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الانشطة المتعلقة بكل من ناميبيا (السابق اصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.5) ، ومكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية والاجتماعية (السابق اصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.3) وإدارة شؤون الإعلام (السابق إصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.6) بما في ذلك معلومات إضافية مقدمة استجابة لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق في الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين (انظر A/43/16 (Part I) ، الفقرة ٥٣) بشأن تنفيذ التوصية ٣٧ (لم تصدر من قبل) ؛

(هـ) الفصل الخامس : احتياجات إضافية في إطار الباب ١ ، الباب الفرعي ألف-١ (الجمعية العامة) ؛ والباب الفرعي ألف - ٤ (مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة (بما في ذلك أمانته) ؛ والباب الفرعي باء - ٢ (إدارة البحوث وجمع المعلومات) (السابق اصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.4) ؛

(و) الفصل السادس : الوظائف المؤقتة المأذون بها على أساس متكرر لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، والمعتمدة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ في إطار الميزانية العادية (السابق اصدارها بوصفها A/C.5/43/1/Add.7) ؛

الف - خطط الامين العام لتنفيذ التوصية ١٥ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تخفيض الموظفين وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قراريها ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١

٤ - ترد ، في الفقرات ٨ إلى ١٣ من الفصل الاول من تقرير الامين العام A/C.5/43/1/Rev.1 معلومات أساسية عن التوصية رقم ١٥ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . ويلخص الامين العام في الفقرة ١٤ ، العوامل التي أخذها في الاعتبار لدى وضع خططه .

٥ - وترد في الفقرات ١٥ إلى ٢٢ من التقرير معلومات عن أهداف تخفيض الوظائف بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن العملية التي تقررت بها هذه الاهداف .

٦ - وكما يتبين من الفقرة ١٥ من التقرير يقترح الامين العام كهدف للإلغاء المحتمل ١ ٤٦٥ وظيفة ممولة من الميزانية العادية ، من بينها ٤٨٦ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ٩٧٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات الاخرى . وقد ابلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا التخفيض الاجمالي في الوظائف الممولة من الميزانية العادية يمثل

Digitized by UNOG Library

عرضا نهائيا من الامين العام يقوم على أساس استعراض داخلي شامل لكل وظيفة على حدة بغية تنفيذ التوصية رقم ١٥ .

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من بين الـ ٤٣٢ ١١ وظيفة المعتمدة في الميزانية البرنامجية العادية فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، لم ينظر في ما مجموعه ١٦٧ وظيفة خلال عملية تخفيض الوظائف التي قامت بها الامانة العامة ، وتشمل هذه الوظائف ٩٦ وظيفة في دائرة الامن بمكتب الامم المتحدة في فيينا ، و ٥٢ وظيفة في أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية ، و ١٩ وظيفة في أمانة وحدة التفتيش المشتركة . وفيما يتعلق بوظائف دائرة الامن بمكتب الامم المتحدة في فيينا ، ابلغت اللجنة أن ٨٢ في المائة من التكاليف تسدد ، بوصفها خدمة مشتركة ، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى . وبالنظر إلى هذه الحقيقة ، وإلى احتياجات الامن في فيينا ، فقد أبلغت اللجنة بأنه لا يعتبر من المجدي ، في هذه المرحلة (خاصة بدون مشاورات تفصيلية مع الوكالات المعنية) التوصية بتخفيض عدد الوظائف في هذا المجال .

٨ - وفيما يتعلق بالانشطة المشتركة التمويل التي ترد الآن تحت الباب ٢٨ طاء من الميزانية البرنامجية ، أي لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ، فقد أبلغت اللجنة بأن لجنة التنسيق الادارية ستتناول مسألة التخفيضات المتعلقة بهاتين الوحدتين ، حيث أن المسألة تنطوي على مشاورات مشتركة بين الوكالات ؛ وستبلغ الجمعية العامة بأية تخفيضات قد يسفر عنها ذلك في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٩ - وقد ذكر الامين العام أن الهدف المقترح للالغاء ، وهو ٤٦٥ ١ وظيفة يمثل ١٣,٠٢ في المائة من القاعدة المعدلة وهي ٣٥٥ ١١ وظيفة .

١٠ - وفيمايتعلق بوظائف رتبتي وكيل الامين العام والامين العام المساعد كما ورد بحثها في الفقرة ١٩ من التقرير ، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه ستقدم معلومات تفصيلية بشأن هذه المسألة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، وأن التخفيضات ستراعى في مخطط الميزانية لتلك الفترة المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

Digitized by UNOG Library

١١ - ويشير الامين العام ، في الفقرة ٢٠ من تقريره إلى الوضع فيما يتعلق بوظائف رتبتي وكيل الامين العام والامين العام المساعد الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية . وقد واصلت اللجنة الاستشارية من ناحيتها متابعتها لهذه المسألة . وستستمر في متابعتها في سياق نظرها في ميزانيات الصناديق والبرامج ذات الصلة وتقاريرها إلى الهيئات التشريعية المعنية .

١٢ - ويرد ، في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من التقرير جدولان يبينان توزيع الوظائف المستهدف إلغاؤها بين أجزاء الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ والتغييرات المقترحة في عدد الوظائف حسب أبواب الميزانية . وترد في الفقرات ٢٣ إلى ٢٩ مناقشة للاثر المحتمل للتخفيضات المقترحة . ويشير الامين العام ، في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ إلى أنه :

"يجري تحديد الوظائف المعينة التي سيشملها التخفيض وإبلاغ الموظفين بالاجراءات التنفيذية . وتستند الخطة إلى المسلّمة القائلة بأن التخفيض يمكن تحقيقه على نطاق واسع بالنسبة لموظفي الفئة الفنية عن طريق التناقص . وسيحتاج هذا إلى عملية توظيف تخضع لرقابة دقيقة للإبقاء على الشواغر قريبة من مستوى الـ ١٥ في المائة التي أدرجت في الميزانية . وقد يكون من الضروري ، مع ذلك ، أن توصي الجمعية العامة بمد فترة التنفيذ إلى فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ بالنسبة لفئة الخدمات العامة . ومن المتطلبات الرئيسية الاخرى للخطة الالتزام بشكل أقوى بإعادة توزيع الموظفين وبتنقلات الموظفين . ومع ذلك ، سيتم التنفيذ الفعال لهذه الجوانب بدرجة كبيرة من اليسر عن طريق وضع برنامج للحوافز يتسم بمزيد من الابتكار ، الامر الذي يحتاج إلى تمويل إضافي .

"وقد طلب إلى مديري البرامج أن يعملوا على تحقيق المستويات الدنيا الجديدة من الموظفين بنهاية عام ١٩٨٩ من خلال مزيج من التناقص وإعادة توزيع الوظائف والتوظيف الخاضع للرقابة . وسوف يتمكن مديرو البرامج ، وقد أخذوا في حسبانهم الاعتبارات البرنامجية ، من أن يقدموا اقتراحات بإجراء تعديلات ، دون تغيير ملامح الملاك الوظيفي الموصى به في هذه الوثيقة المقدمة من الامين العام ، التي ستشكل في حالة موافقة الجمعية العامة عليها مدخلا أساسيا في مخطط الميزانية القادمة" .

وقد طلبت اللجنة الاستشارية لدى نظرها في هذا التقرير ، معلومات محددة من الامين العام المساعد لادارة تنظيم الموارد البشرية عن الخطط المتعلقة بتنفيذ برنامج تخفيض النفقات .

Digitized by UNOG Library

١٣ - وقد سلمت اللجنة الاستشارية ، في الفقرة ٢٨ من تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بأن التخفيضات المستهدفة التي تم التوصل إليها بعد أن أجرت الامانة العامة استعراضات الملاك لن تعكس ، وينبغي ألاّ تعكس ، التخفيض العام الذي يأخذ شكل "خط مستقيم" والذي بنيت عليه التقديرات الاولية للميزانية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وبما أن بعض البرامج قد فقدت ، نتيجة لممارسة تخفيض الوظائف التي نفذتها الامانة العامة ، نسبة مئوية من الوظائف أكبر من غيرها ، كان من الضروري تعديل التقديرات الخاصة بكل باب وفقا لذلك ضمن حدود المجاميع الكلية القائمة للمرتبات ، والتكاليف العامة للموظفين ، والاقتطاعات من مرتبات الموظفين .

١٤ - وقد وجهت اللجنة الاستشارية ، خلال نظرها في التقديرات المنقحة (A/C.5/43/1/Rev.1) ، اهتماما خاصا للتخفيض المستهدف البالغ ١٤,١ في المائة الذي اقترحه الامين العام بالنسبة للباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية (خدمات المؤتمرات والمكتبة) بالنظر إلى قوله ما يلي :

"فإن إجراء تخفيضات في الموظفين بذلك الحجم دون إحداث تعطل خطير في توفير خدمات المؤتمرات للدول الاعضاء سيتطلب تخفيضا كبيرا في عدد المؤتمرات والاجتماعات . ولابد من أن ينعكس هذا التخفيض في جدول المؤتمرات والاجتماعات بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ وما بعدها ." (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥) .

١٥ - ويبين الامين العام ، لاسباب ترد في الفقرة ٢٦ من تقريره ، أنه "يمكن تحقيق تخفيض شامل بنسبة ١٠ في المائة في ملاك خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف دون حدوث تخفيض زائد في طاقة المنظمة لخدمة المؤتمرات" . وعلى أساس المعلومات التي تلقتها اللجنة بشأن مسألة أكثر الاهداف واقعية للتخفيضات في إدارة شؤون المؤتمرات ، ومع اعتبار ما ذكر في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من التقرير ، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إجراء تعديل بتقليل التخفيضات المستهدفة في وظائف خدمات المؤتمرات تحت الباب ٢٩ من الميزانية ، وذلك ب "إعادة" ١٠٠ وظيفة من مجموع ٣٥٧ وظيفة اقترح إلغاؤها في الاصل تحت الباب ٢٩ (انظر A/C.5/43/1/Rev.1 ، الجدول التالي للفقرة ٢٢) . وتتوقف هذه التوصية على نتائج الدراسة التي تقوم بها لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بالدراسة المتعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى ما تقرره الجمعية العامة بهذا

Digitized by UNOG Library

الشأن . ومن شأن إعادة ١٠٠ وظيفة تخفيض الرقم المستهدف للتخفيضات تحت الباب ٢٩ من الميزانية من ١٤,١ في المائة إلى ١٠,١ في المائة تقريبا . وقد استنتجت اللجنة الاستشارية ، على أساس المعلومات الواردة ، أنه ينبغي أن تكون الوظائف الـ ١٠٠ متمشية مع المخطط التالي :

الفئة	المقر	جنيف	المجموع
الفئة الفنية وما فوقها			
وكيل الامين العام			
الامين العام المساعد			
مد - ٢			
مد - ١			
ف - ٥	١١	٦	١٧
ف - ٤	٢٥	١٨	٤٣
ف - ٣	-١٣	-٦	-١٩
ف -١/٢	-٤	صفر	-٤
المجموع الفرعي	١٩	١٨	٣٧
فئة الخدمات العامة			
الرتبة الرئيسية	صفر	صفر	صفر
الرتب الاخرى	٤١	٢٢	٦٣
المجموع الفرعي	٤١	٢٢	٦٣
المجموع	٦٠	٤٠	١٠٠

والوظائف المائة التي ستعاد ينبغي أن تكون في مجالات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والاجتماعات ، والنشر ، وخدمات التحرير ، والوثائق الرسمية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى المعاملة المتناسبة لخدمات اللغات .

Digitized by UNOG Library

١٦ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن التكاليف الكاملة للوظائف الـ ١٠٠ الإضافية المعنية في فترة السنتين ستبلغ ، صافية من الاقتطاعات من مرتبات الموظفين ، ٩٠٠ ٨٩٣ ١٢ دولار لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وينبغي أن تجعل إعادة ١٠٠ وظيفة لخدمات المؤتمرات تحقيق وفورات في مجالات أخرى تحت الباب ٢٩ أمرا ممكنا . وفي ظل هذه الظروف ، توصي اللجنة بتغطية مبلغ ٣ ملايين دولار على الاقل من المبلغ اللازم للوظائف الإضافية من الموارد المتاحة تحت الباب ٢٩ .

١٧ - واللجنة الاستشارية ، تمشيا مع اعتقادها بأن الارقام المستهدفة للتخفيض ينبغي ألا تصاغ على نهج "الخط المستقيم" وإن الابواب التي تقل فيها التخفيضات المستهدفة عن ١٥ في المائة ينبغي أن يتم التعويض عنها تقريبا بتخفيضات أكبر في مجالات أخرى ، توصي بأن يعوض بصورة جزئية عن "إعادة" ١٠٠ وظيفة لخدمات المؤتمرات تحت الباب ٢٩ بتخفيض ٥٠ وظيفة في مجالات في الامانة العامة غير خدمات المؤتمرات . وعلى هذا الاساس يصبح التخفيض الإجمالي للامانة العامة ككل ١٢,٥٧ في المائة بدلا من ١٣,٠٢ في المائة (انظر الفقرة ٩ أعلاه) .

١٨ - وتطلب اللجنة الاستشارية من الامين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين يبين فيه التخفيضات في الوظائف حسب ابواب الميزانية ومستوى الدرجة ، وينبغي أن يقدم هذا التقرير قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

١٩ - واذ تأخذ اللجنة في الحسبان الحالة العامة الراهنة للشواغر في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، البالغة ١٦,٦ في المائة لوظائف الفئة الفنية وما فوقها و ١٠,٧ في المائة لفئة الخدمات العامة ، تعتقد أن المبلغ الباقي المطلوب لتمويل الإضافة الصافية لـ ٥٠ وظيفة إلى الميزانية يمكن استيعابه من الميزانية ككل . ولذلك فإن اللجنة توصي بتخفيض هذا المبلغ "على نحو عام" ، باستثناء اللجان الإقليمية (خلافا للجنة الاقتصادية لأوروبا) ، وذلك نظرا للظروف الخاصة السائدة . وعلى أساس التجربة ، سوف يظهر التوزيع الفعلي لهذا التخفيض ، بالطبع ، في التقرير الثاني عن أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . إلا أن اللجنة لا تتوقع أن تكون هناك حاجة في ذلك الوقت لأي إعتماد إضافي في هذا الصدد .

٢٠ - وبما أن اللجنة الاستشارية بصدد التوصية بذلك ، فقد نظرت أيضا في البيان الذي قدمه الامين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والناشئة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين

Digitized by UNOG Library

(A/43/16 (Part)/Add.1) . وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة في الفقرات ٨٢ إلى ٨٦ أدناه . وقد وضعت التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرات ١٥ إلى ١٩ أعلاه على أساس افتراض أنه لو رغبت الجمعية العامة في المحافظة على المستوى العام للميزانية عند المستوى الذي اعتمدته في دورتها الثانية والاربعين ، فإنها يجب أن تعوض الزيادات في الباب ٢٩ بتخفيضات مقابلة في أبواب أخرى .

٢١ - وتظهر التقديرات المنقحة حسب الابواب في الجدول الذي يلي الفقرة ٣٠ من تقرير الامين العام (A/C.5/43/1/Rev.1) . وفي ظل هذه الظروف ، توصي اللجنة الاستشارية بأن لا تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن التقديرات المنقحة التي تظهر في ذلك الجدول ريثما يقدم الامين العام التقرير المطلوب في الفقرة ١٨ أعلاه ؛ وينبغي أن يبين الامين العام أيضا في ذلك التقرير الاثر الذي يقع على كل باب من ابواب الميزانية من جراء تخفيض آخر قدره ٥٠ وظيفة في الابواب الاخرى غير الباب ٢٩ ، وإعادة ١٠٠ وظيفة في الباب ٢٩ ، والتوصية في الفقرة ١٦ أعلاه بتحقيق وفورات تحت الباب ٢٩ ، والتوصية "العامة" الواردة في الفقرة ١٩ أعلاه . فلن يوجد أساس متين لإقرار الاعتمادات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ وإدارتها وإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلا بهذه الطريقة .

باء - تدابير من أجل تحسين الحالة في اللجان الاقليمية وفي وحدات الامانة العامة التي توجد بها أعلى معدلات للشواغر

٢٢ - قدمت هذه المعلومات وفقا للجزء 'خامسا' ، من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الامين العام "أن يتخذ التدابير اللازمة لتحسين الحالة في اللجان الاقليمية وفي وحدات الامانة العامة التي توجد بها أعلى معدلات للشواغر ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في إطار التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، في ضوء الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" .

٢٣ - وكما هو مبين في الفقرة ٣ من الفصل الثاني من تقرير الامين العام (A/C.5/43/1/Rev.1) ، كان معدل الشواغر لموظفي الفئة الفنية ١٦ في المائة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ . ويبين الجدول ١ في ذلك الفصل توزيع معدل الشواغر لوظائف

Digitized by UNOG Library

الفئة الفنية وما فوقها حسب مراكز العمل ، ويشار في الفقرة ٤ إلى أكثر الوحدات تأثرا . وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بضرورة تصحيح مجموع عدد الوظائف الشاغرة في الميزانية العادية المبين في الجدول ١ بحيث يصبح ٣٠٦ ٤ بدلا من ٣٠٨ ٤ . كما يجب تصحيح المجموعين المتعلقين بالمقر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في الجدول ذاته ، بحيث يصبحان ٣٠٥٦ و ٣٠٢ على التوالي .

٢٤ - ويذكر في الفقرة ٥ من الفصل الثاني أن "ارتفاع المعدل الحالي الشامل للشواغر في الأمانة العامة بأسرها ، يمكن أن يعزى أساسا إلى وقف التعيين الذي بدأ تنفيذه بقرار من الأمين العام في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ ، بسبب الأزمة المالية للمنظمة . بيد أن الفوارق بين مقار العمل المختلفة موجودة منذ عدة سنوات وتعزى إلى مجموعة من العوامل" . ويرد وصف لتلك العوامل في الفقرة ٦ .

٢٥ - وتوجز الفقرات ٧ إلى ١٠ من الفصل الثاني التدابير المتخذة لمعالجة الحالة . وتشتمل تلك التدابير على إعادة التوزيع داخليا وزيادة بدل الانتداب ومنح استثناءات فيما يتعلق بوقف التعيين من الخارج للوحدات التي توجد بها معدلات عالية للشواغر ، ولا سيما اللجان الاقليمية ، عندما لا يمكن تحديد مرشحين من الداخل .

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٠ أن هناك في الوقت الحالي ١٢٧ وظيفة شاغرة في وحدات الأمانة العامة التي توجد بها معدلات عالية للشواغر ، يجري ملؤها حاليا مع اختلاف المراحل التي وصل إليها ذلك . ويوضح الجدول ٢ توزيع الشواغر في وحدات الأمانة العامة التي توجد فيها أعلى معدلات للشواغر في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ . وتأمل اللجنة أن تتاح هذه المعلومات مستكملة للجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والاربعين . وينبغي أن تشتمل تلك المعلومات على بيانات محددة بشأن تعيين الموظفين/إعادة توزيعهم في الرتبتين ف - ١ و ف - ٢ .

جيم - التغييرات التنظيمية في الأمانة العامة منذ اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٢٧ - الغرض من الفصل الثالث من التقرير هو ايجاز التغييرات الناجمة عن عدد من الاستعراضات الداخلية في المجال السياسي وفي إدارة الشؤون الادارية والتنظيمية وفي إدارة شؤون الإعلام .

Digitized by UNOG Library

٢٨ - وكما هو مبين في الفقرة ٢ ، يغطي الفصل الثالث أربعة أبواب فرعية تحت الباب ١ من الميزانية البرنامجية (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) ، والباب ٢ ألف - دال ، البعثات الخاصة ؛ والابواب الفرعية ٣ باء و ٣ جيم و ٣ هاء من الباب ٣ (الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار) ؛ والباب ٦ باء (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية) ؛ والباب ٢٠ (الرقابة الدولية على المخدرات) ؛ والباب ٢٣ (حقوق الإنسان) ؛ والابواب ٢٨ ألف و ٢٨ باء و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ ياء و ٢٨ كاف . وهناك إشارة أيضا إلى الباب ٣ باء (أنشطة شؤون نزع السلاح) وإلى الباب ٢٧ (الإعلام) . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية ليست داخلة في الاعتبار كما هي الحال في الاجزاء الاخرى من التقديرات المنقحة .

٢٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن من العسير أن تقيم التغييرات المقترحة تقييما كاملا لعدم وجود معلومات كاملة عن التوزيع الوظيفي والبرامج التي ترد عادة في التقارير الاولية بشأن الميزانية البرنامجية . وإدراكا من اللجنة للطابع المؤقت لعملية الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ فإنها تتطلع إلى الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حيث سيتم إدراج جميع التغييرات التي تم الإبلاغ عنها في مختلف التقارير المرحلية والتقديرات المنقحة (سواء ما صدر منها أو ما سيصدر) .

٣٠ - وفيما يتعلق بالباب ٢٧ ، تلاحظ اللجنة ما جاء في الفقرة ٢٧ - ١ من الفصل الثالث من أنه "استنادا إلى استعراض تنظيمي ، وافق الامين العام على هيكل تنظيمي جديد للإدارة [إدارة شؤون الإعلام] ينفذ اعتبارا من ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧" وأنه "ترد في الباب ٢٧ ، "الإعلام" ، بالفصل الرابع من هذه الوثيقة ، تقديرات منقحة تفصيلية كما يرد به وصف للعناصر التنظيمية والبرنامجية للهيكل الجديد" (انظر الفقرات ٤٠ - ٦٠ أدناه) .

٣١ - وقد تلقت اللجنة معلومات إضافية تتعلق بالباب الفرعي ٢٨ باء (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية) . وهذه المعلومات ، المتعلقة بإنشاء شعبة للتقييم والخدمات الاستشارية التنظيمية في ذلك المكتب تعدل في الواقع المعلومات المتعلقة بالباب الفرعي ٢٨ باء في الفصل الثالث . ووفقا للمعلومات التي تم الحصول عليه ستتألف الشعبة الجديدة من الوحدات الثلاث التي تعنى أساسا بالقدرة على التخطيط وإدارة البرامج في الامانة العامة . وستكون الشعبة بمثابة دائرة مركزية تعمل بشكل وثيق مع الشعب الاخرى داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية ، وتقدم مدخلات لاعمالها الجارية . وأبلغت اللجنة كذلك بأن إنشاء الشعبة سيحقق ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(أ) سيتصدى مركزيا لأول مرة في الأمانة العامة لموضوع القدرة وإدخال التحسينات في مجالي التخطيط والإدارة ، من خلال العمل المشترك بين الوحدات المعنية ؛

(ب) ومع أن الوحدات تحتفظ بهوياتها المستقلة ، فإنها ستكون جزءا من هيكل تنظيمي متكامل . وستستخدم موارد تلك الوحدات ، ولا سيما مواردها من الموظفين ، بشكل مرن وعلى نحو تبادلي نظرا لأن الأعمال تقوم بطبيعتها على تعدد التخصصات ؛

(ج) وفضلا عن ذلك فإن تجميع الوحدات في كيان واحد ضمن إدارة الشؤون الادارية والتنظيمية سيسهم في تبسيط أعمال الإدارة ، وهو ما دعا إليه فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة .

٣٢ - ونظرا إلى ما سبق ذكره ، توصي اللجنة الاستشارية بقبول الاقتراح الخاص بإنشاء شعبة التقييم والخدمات الاستشارية التنظيمية في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية . وسينطوي هذا أيضا على إعادة إحدى الوظيفتين مد - ٢ اللتين اقترح خفضهما من قبل ، وستعوض ذلك زيادة عدد الوظائف من الرتبة مد - ١ التي ستلغى من ٣ إلى ٤ وظائف ، وهي زيادة تترتب كنتيجة منطقية .

٣٣ - وفي الفقرة ٣٨ كاف - ١ يشير الأمين العام إلى إجراء استعراض إداري لتنظيم ومهام وملاك جميع وحدات الخدمات الادارية والخدمات المشتركة في نيروبي . وقد حصلت اللجنة الاستشارية معلومات تفصيلية من هذا الاستعراض . وبينما تشجع اللجنة ، من ناحية المبدأ الأخذ بنظام الخدمات المشتركة كلما أمكن ، فقد اتخذت موقفا متحفظا في هذه الحالة انتظارا لدلائل دقيقة عن الطريقة التي سيتم بها تنفيذ نتائج ذلك الاستعراض التي اتفق عليها . وتعتزم اللجنة الرجوع إلى المسألة في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ والتي ينبغي أن تشتمل على معلومات محددة عن حجم ووظيفة الوحدة الجديدة ، والوظائف التي يحتفظ بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، واحتمالات التوفير .

Digitized by UNOG Library

دال - تنفيذ التوصيات ١٩ و ٢٩ و ٣٧ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

١ - تنفيذ التوصية ١٩ بشأن الانشطة المتعلقة بناميبيا

ناميبيا

٣٤ - يذكر الامين العام ، في الفقرتين ١ و ٢ من الفصل الرابع من التقرير ، أنه قام عملا بالفقرة ١٠ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢ ، وفي أعقاب مشاورات أجراها مع رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ومع مكتب المجلس ، باتخاذ عدد من التدابير بالاضافة إلى التدابير المبينة في الاستكمال المتعلق بتقريره المرحلي (A/C.5/42/2/Rev.1 ، الفقرة ٣٥) وذلك من أجل تعزيز فعالية الوحدات المنشأة بالاقتران مع تنفيذ القرارات السنوية للجمعية المعنونة "مسألة ناميبيا" .

٣٥ - وترد في الفقرة ٢ من (أ) إلى (ج) من الفصل الرابع معلومات مفصلة عن الترتيبات الإدارية المنقحة وإجراءات الإبلاغ التي تنظم العلاقة بين مفوض الامم المتحدة لناميبيا وكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الاقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية . وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزمن والتجربة وحدهما هما الكفيلان بإثبات إن كانت هذه الترتيبات المنقحة هي أفضل الترتيبات الممكنة .

٣٦ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما "بتوحيد المكتبين الإداريين اللذين سبق إنشاؤهما داخل الإدارة والمفوضية في مكتب تنفيذي واحد في إدارة المسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية" (الفقرة ٢ (د)) .

٣٧ - ويرد وصف لانشطة وحدة المعلومات والعلاقات مع وسائط الإعلام في المفوضية في الفقرة ١٠ من الفصل الرابع . واستجابة لاستفسارات اللجنة الاستشارية ، قدم ممثلو الامين العام معلومات عن الاختلافات بين نوع العمل الإعلامي الذي تقوم به هذه الوحدة والعمل الذي تقوم به إدارة شؤون الإعلام . ولكن اللجنة على يقين من أنه لن يدخر جهد في تنسيق ما تقوم به هذه الوحدة وإدارة شؤون الإعلام من أنشطة إعلامية بشأن ناميبيا وذلك لضمان تفادي التداخل والإزدواجية .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ تنفيذ التوصية ٣٩ المتعلقة بمكتب خدمات الامانة العامة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية

٣٨ ـ قُدِّم هذا الجزء من التقرير عملا بالفقرة ١٠ (هـ) من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢ ، التي طلبت فيها الجمعية إلى الامين العام أن يستعرض مقرراته بشأن التوصية ٣٩ في ضوء المناقشة التي أجرتها اللجنة الخامسة في الدورة الثانية والاربعين وأن يدرج نتائج ذلك الاستعراض في تقديراته المنقحة .

٣٩ ـ وقد أجرى الامين العام استعراضا للمسألة ، وللاسباب الواردة في الفقرات من ٢١ إلى ٣٩ من الفصل الرابع ، فهو يلتزم القرار الذي أعلن للمرة الاولى في تقريره المرحلي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ واستكمال ذلك التقرير (A/42/234 و A/C.5/42/2/Rev.1 على التوالي) ، الذي مفاده تكليف مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة بمهام مكتب خدمات الامانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتقديم خدمات الامانة التقنية للاجتماعات الحكومية الدولية والاجتماعات المتصلة بها والمؤتمرات الخاصة . وعليه لا يزال موقف الامين العام مختلفا مع التوصية ٣٩ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى (المشار اليها في الفقرة ١٩ من الفصل الرابع) .

٣ ـ تنفيذ التوصية ٣٧ المتعلقة بأنشطة الإعلام

٤٠ ـ يرد في الفقرة ٣١ من الفصل الرابع من التقرير (A/C.5/43/1/Rev.1) أنه "عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ وسائر المقررات ذات الصلة ، وضع الامين العام تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل (A/43/6)" . تشمل ، بالخصوص ، تنقيحات لبرنامج الإعلام . واستنادا إلى التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل (A/43/6 و Corr.1) ، اقترح الامين العام تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ فيما يتعلق بأنشطة الإعلام (الباب ٢٧) .

٤١ ـ وتشمل الاقتراحات تنقيحا للهيكل التنظيمي لإدارة شؤون الإعلام (انظر أدناه) . ووفقا لما أفاد به الامين العام ، فإن التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية والهيكل التنظيمي المنقح للإدارة يسعيان إلى تلبية الحاجة الملحة إلى قيام المنظمة بتزويد شعوب العالم بمعلومات عن أنشطتها بصورة أفضل وأكثر فعالية" ؛ غير أن الاقتراحات المنقحة "يجب بالضرورة أن تعتبر اقتراحات انتقالية" (A/C.5/43/1/Rev.1 ، الفصل الرابع ، الفقرة ٤٠) .

Digitized by UNOG Library

٤٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه وفقا للتوصية ١٥ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، يقترح الامين العام "تخفيض ١٠٨ وظائف من عدد الوظائف المأذون به حاليا في إطار الباب ٢٧ من الميزانية العادية والبالغ مجموعه ٧٧٠ وظيفة ، أي بنسبة خفض تبلغ ١٤ في المائة" (المرجع نفسه ، الفقرة ٤١) . ويتمشى هذا مع ما يرد في الجدول ٢٧ بالفصل الاول من التقرير ؛ ويوفر الجدول ٢٧-٢ بالفصل الرابع أيضا تحليلا للوظائف والتخفيضات المقترحة .

٤٣ - ووفقا للجدول ٢٧ - ٢ ، من المقرر إلغاء ٥ وظائف من رتبة مد - ١ بحلول شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ولكن استنادا إلى المناقشة التي دارت في لجنة البرنامج والتنسيق في الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين بشأن رتبة مديري مراكز ودوائر الإعلام (انظر A/43/16 (Part I) ، الفقرة ٥١ ، يذكر الامين العام في الفقرة ٥٧ أن "تطبيق المعايير التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق سيتطلب الإبقاء على الوظائف من رتبة مد - ١ ... ، وبالتالي إعادة الوظائف الخمس برتبة مد - ١ المقترح إلغاؤها في إطار الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية" . وذكر الامين العام أيضا أنه "سيترتب على ذلك بالتالي تعديل بالتخفيض للتخفيضات المستهدفة في الوظائف ... واحتياجات مالية إضافية بمبلغ ٨٠٠ ٨٣٥ دولار" .

٤٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية ، ردا على استفسار لها ، بأن لجنة البرنامج والتنسيق قد قدمت توصيات أخرى فيما يتعلق بالوظائف الخمس من رتبة مد - ١ في دورتها الثامنة والعشرين المستأنفة (انظر A/43/16 (Part II) ، الفقرة ٨٥) .

٤٥ - وأعلم ممثلو الامين العام اللجنة الاستشارية أنه إذا ما تمت الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، فإنها ستنفذ بدون التأثير على مجموع العدد المستهدف لتخفيض الوظائف في إطار الباب ٢٧ . وفي هذه الظروف ، لن تثير اللجنة الاستشارية أي اعتراض على إعادة الوظائف الخمس برتبة مد - ١ على أساس أنها لن تتطلب أية اعتمادات اضافية في إطار الباب ٢٧ لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، وأن تفاصيل التدابير التعويضية المتخذة في إطار الباب ٢٧ سوف تورد كاملة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٤٦ - والاعتماد المنقح المقترح للباب ٢٧ للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ يبلغ مجموعه ٠٠٠ ٠٨٤ ٧٧ دولار ، وهو مجموع أعيد توزيعه وفقا للهيكل الجديد . ويندرج الاعتماد المنقح كما هو مقترح ، الذي يرد تحليله في الجدول ٢٧ - ١ ، على زيادة صافيها ٣٠٠ ٨٢ دولار على الاعتماد الاولي للباب ٢٧ (انظر أيضا الجدول الذي يلي الفقرة ٣٠ من الفصل الاول من التقرير) .

Digitized by UNOG Library

٤٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٧ - ١ أن هناك زيادة بمبلغ ٣٠٠ ٣٨٩ دولار في بند الأثاث والمعدات مما يؤدي إلى زيادة إجمالي المبلغ الوارد تحت هذا الوجه من وجوه الانفاق ليصبح ٣٠٠ ٤١٤ ١ دولار . وبهذا الصدد أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة ، تم تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار لشراء معدات تجهيز البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية . ولا يمثل هذا المبلغ إلا ثلث المتطلبات الفعلية . وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتم عملية الشراء بالتشاور مع إدارة الخدمات العامة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيسيف والمنظمات الاخرى ذات الصلة . وتأمل اللجنة الاستشارية أن تدرج المعلومات المتعلقة بشراء هذه المعدات وما يترتب عليها من زيادة الانتاجية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٤٨ - وعلى النحو المبين أعلاه ، تشمل التقديرات المنقحة للباب ٢٧ هيكلا تنظيميا جديدا لإدارة شؤون الإعلام ، ويرد وصف موجز للوحدات الرئيسية في تلك الإدارة في الفقرات ٣٥ إلى ٣٩ من الفصل الرابع من تقرير الامين العام ، كما يرد بحثها بتفصيل أكبر بعد الجداول المتعلقة بالملاك والموارد المالية الخاصة بتلك الوحدات . وبهذا الصدد تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب العمليات البرنامجية (الذي يرأسه موظف من فئة مد - ٢ (انظر الجدول ٢٧ - ١٠) "يقوم بالاشراف على أعمال ثلاث وحدات تنظيمية مسؤولة عن تخطيط ، وانتاج ، وتوزيع المنتجات والخدمات الإعلامية (دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، وشعبة انتاج المواد الإعلامية ، وشعبة التوزيع) وبتنسيق هذه الاعمال" (A/C.5/43/1/Rev.1 ، الفصل الرابع ، الفقرة ٦٢) . ويرد في الفقرة نفسها وصف أكثر تفصيلا لمهام المكتب وفقا لطلب من لجنة البرنامج والتنسيق .

٤٩ - وبغض النظر عن هذا الوصف والمعلومات التي قدمها ممثلو الامين العام شفويا إلى اللجنة الاستشارية ، تشكك اللجنة الاستشارية في الاساس المنطقي لوجود مثل هذا المكتب على النحو المقترح الآن ، إذ أن من شأنه على ما يبدو إضافة جهة جديدة للاشراف والاتصال بين رئيس الإدارة ومديري الوحدات التنظيمية الثلاث . وبناء على ذلك توصي اللجنة بأن يقوم الامين العام بإعادة النظر في المسألة .

٥٠ - ويشمل الهيكل الجديد المقترح للإدارة أيضا إنشاء شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية . ويرد وصف لمهام تلك الشعبة في الفقرة الآتية بعد الجدول ٢٧ - ٦ . وترى اللجنة الاستشارية أن هناك امكانية للازدواج بين بعض أنشطة هذه الوحدة والوحدات الرئيسية الاخرى .

Digitized by UNOG Library

٥١ - ويرد وصف لانشطة برنامج العمل المنقح المقترح ، المذكور بعد الفقرة ٤٣ تحت عنوان "سرد البرنامج" ، في إطار برامج فرعية ثلاثة هي : الخدمات الترويجية وخدمات الإعلام والخدمات العامة . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تحت البرنامج الفرعي الخدمات العامة في عنصر البرنامج الفرعي ٣ - ٥ : التنسيق والتدريب ، تشمل الانشطة الوسيطة ، بين جملة أمور ، إعلام الموظفين وتوجيههم ، بما في ذلك تنظيم برامج بالمقر لتوجيه المساعدين الإعلاميين والمساعدين لشؤون المراجع المعينين حديثا بمراكز الامم المتحدة للإعلام . وترى اللجنة الاستشارية أن هذا التدريب أساسي إذا أريد للإدارة أن تفي بمسؤولياتها . وبالاضافة إلى ذلك يتسم تدريب الموظفين في جميع المجالات باهمية أكبر في ضوء التغيرات الهيكلية والملاكية الحاصلة في الإدارة . وعلى النحو الذي ترد مناقشته أدناه تدخل أيضا مجالات أخرى للامم المتحدة في أنشطة شؤون الإعلام ، لذا ينبغي القيام بالتدريب على شؤون الإعلام في تلك المجالات أيضا .

٥٢ - ويشمل الفصل الرابع من تقرير الامين العام ، كما هو مذكور أعلاه ، برنامج عمل منقحا لإدارة شؤون الإعلام . ويوفر مرفق الفصل الرابع من التقرير قائمة بالبنود التي يقترح الغاؤها وبالتنقيحات . ويذكر الامين العام في الفقرة ٦١ "أنه بصفة عامة ... هناك بنود اقترح الغاؤها لإعادة توجيه الموارد إلى أنشطة جديدة أكثر انتاجية تتصل بنفس المواضيع أو بمواضيع مشابهة" . وبالرغم من هذا القول فإن اللجنة الاستشارية كانت سترحب ببيان حجم الموارد التي سيفرج عنها نتيجة لعمليات الالغاء ، وهي توصي بمراعاة هذا الامر في التقارير التي ستتقدم في المستقبل .

٥٣ - وقُدِّم إلى اللجنة الاستشارية أيضا أثناء دراستها للتقديرات المنقحة للإدارة تقرير عن الانشطة التي تضطلع بها الامانة العامة في مجال شؤون الإعلام والخارجة عن نطاق إدارة شؤون الإعلام . وكان الهدف الاساسي للتقرير ، الذي عرض نتائج دراسة استقصائية أجريت فيما يتعلق بالاستعراض التنظيمي للإدارة على النحو المبين في التقرير المرحلي الثاني المقدم من الامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ (A/43/286) ، هو تقييم إمكانية تنفيذ التوصية ٣٧ (٢) الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى والتي مفادها أن العديد من الإدارات والمكاتب في الامانة العامة تقوم حاليا بانشطة إعلامية . وينبغي توحيد هذه الانشطة إلى الحد الممكن في إدارة شؤون الإعلام .

٥٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم ، لاغراض الاستعراض ، تعريف أنشطة شؤون الإعلام تعريفا واسع النطاق ليشمل الانشطة الموجهة بصورة خاصة لترويج أنشطة الامم المتحدة بين الجهات الخارجية .

Digitized by UNOG Library

٥٥ - واستنادا إلى هذا التعريف ، أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن اللجان الاقليمية وإدارات ومكاتب منظومة الامم المتحدة غير إدارة شؤون الإعلام تكرس معا ٣٦ سنة عمل سنويا للاضطلاع بأنشطة تعتبر من الاعمال الإعلامية البحتة (٢٣ سنة عمل من وقت الموظفين من الفئة الفنية ، و ١٣ سنة عمل من وقت الموظفين من فئة الخدمات العامة) .

٥٦ - ويضطلع في المقر بنسبة ٤٣ في المائة من أنشطة الإعلام الخارجة عن نطاق الإدارة ، كما يضطلع بنسبة ٣٣ في المائة منها في مكتب الامم المتحدة في جنيف ويوزع ما تبقى بين نيروبي (٦ في المائة) ، وفيينا (٤ في المائة) ، وأربع من اللجان الاقليمية (٧ في المائة مجتمعة) ، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومجلس الاغذية العالمي (٨ في المائة) .

٥٧ - ويرى الامين العام أن الفاصل الجغرافي الشاسع بين المكاتب الموجودة عبر البحار وإدارة شؤون الإعلام لا يسهل التعاون الوثيق الضروري للقيام بإعلام فعال وفي الوقت المناسب عن أعمال تلك المكاتب . علاوة على أن أعمال الإعلام توزع في أغلبية المكاتب ، باستثناء بعض الحالات البارزة ، بين عدد من الموظفين ، وتشكل جزءا صغيرا من عبء العمل المخصص لكل منهم .

٥٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أنه مما يعقد أيضا عملية دمج أنشطة الإعلام الخارجة عن نطاق الإدارة أن الانشطة الإعلامية السياسية كتقديم الدعم لمركز مناهضة الفصل العنصري ولحقوق الفلسطينيين وناميبيا إنما توجد في المكاتب المعنية لتلك الجهات وفقا لولايات قانونية عهدت اليها منذ أمد طويل ؛ ولذا يرى الامين العام أن إمكانية دمج تلك الانشطة بشكل منظّم هي إمكانية ضعيفة بل منعدمة .

٥٩ - واستنادا إلى الاسباب المبينة أعلاه ، يخلص الاستعراض إلى أن أنشطة الإعلام متفرقة جدا بشكل لا يسمح بدمجها أو جعلها مركزية في إطار الإدارة . هذا بالاضافة إلى ما بيّنته الإدارة من أنها لن تتمكن من تحمل مسؤوليات إضافية إلا بعد أن يتم لها إنشاء تنظيمها الخاص بها على النحو السليم . لذا يقترح الامين العام إجراء استعراض آخر للمسألة في وقت لاحق ولكن "ليس قبل حلول سنة ١٩٩٣" .

٦٠ - وتعترف اللجنة الاستشارية بالقيود التي تحيط بعملية دمج أنشطة الإعلام على النحو الذي ذكره الامين العام ؛ ولكنها تعتقد ، في الوقت نفسه ، أنه ينبغي متابعة

Digitized by UNOG Library

الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وتحث ، بناء على ذلك ، على انجاز الاستعراض المقبل الذي أشار اليه الامين العام في موعد أقصاه سنة ١٩٩٣ . وكذلك فإن اللجنة تتوقع من الإدارة والمكاتب الاخرى التي تضطلع بأنشطة إعلامية أن تبذل ما بوسعها لتوثيق عرى التعاون فيما بينها لكي تُخصّص الموارد المرصودة للحصول على أحسن النتائج ، واضعة في الاعتبار ، بين جملة أمور ، أهمية تدريب جميع الموظفين العاملين في مجال الإعلام ، على النحو المذكور في الفقرة ٥١ أعلاه .

هاء - الاحتياجات الإضافية تحت الباب ١ ، الباب الفرعي ألف - ١ ، الجمعية العامة ؛ والباب الفرعي ألف - ٤ ، مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة (بما في ذلك أمانته) ؛ والباب الفرعي باء - ١٢ ، ادارة البحوث وجمع المعلومات

٦١- كما ورد في الفقرة ١١ من الفصل الخامس يطلب الامين العام اعتمادا اضافيا قدره ٥٠٠ ٤٧٦ دولار تحت الباب ١ من الميزانية البرنامجية لانه لايتوقع أن تتسنى تلبية الاحتياجات الاضافية ضمن الاعتمادات الموجودة .

٦٢- ويتعلق المبلغ الاضافي المطلوب بالابواب الفرعية التالية :

	دولار
١ ألف - ١ الجمعية العامة	٠٠٠ ١٩٣
١ ألف - ٤ مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة (بما في ذلك أمانته)	٨٠٠ ٢٣٤
١ باء -١٢ ادارة البحوث وجمع المعلومات	٧٠٠ ٤٩
المجموع	٥٠٠ ٤٧٦

٦٣- وعملا بقرار الجمعية العامة ٣١٢/٤١ ، يقتصر دفع تكاليف السفر للدول الاعضاء التي تحضر الجمعية العامة على ممثلي اقل البلدان نموا ؛ بيد أن الاعتماد لهذا السفر لحضور الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية ، وهي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرّسة لنزع السلاح ، الذي يقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٩٣ دولار ، لم يدرج في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

Digitized by UNOG Library

٦٤- وردا على استفسارات ، ابلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغ ٠٠٠ ١٩٢ دولار سيغطي السفر بالدرجة الاولى لرحلة العودة لممثل واحد لكل بلد من أقل البلدان نموا التسعة والثلاثين . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة ادرجت ، بمقررها ٤٢/٤٢٨ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بلدا آخرا في قائمة أقل البلدان نموا وبالتالي أصبح المجموع ٣٩ بلدا .

٦٥- وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على طلب الامين العام تحت الباب ١ ألف - ١ (الجمعية العامة) .

٦٦- وفيما يتعلق بطلب مبلغ ٨٠٠ ٢٣٤ دولار تحت الباب الفرعي ١ الف - ٤ (مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة (بما في ذلك امانته)) ، يذكر الامين العام في الفقرة ٣ من الفصل الخامس أن الاعتماد الحالي في ميزانية ١٩٨٨-١٩٨٩ "لتكاليف المرتبات والسفر والاقامة للموظفين الذين يوفرهم اعضاء المجلس والتكاليف المرتبطة بحضور اعضاء المجلس الاجتماعات العادية التي يعقدها المجلس وفريق المراجعين الخارجيين للحسابات" يبلغ ٠٠٠ ٣٣٠ ٢ دولار ، وقد "قدر على مستوى أساس الموارد" . وتلاحظ اللجنة الاستشارية ان هذا الاعتماد يتعلق ببند "المراجعة الخارجية للحسابات" (انظر الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ A/42/6 (الفرع أولا) ، الفقرة ١ ـ ٣٣)) .

٦٧- وقد اتضح أن الموارد تحت هذا البند لم تكن كافية في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (انظر الفصل الخامس ، الفقرة ٤) ؛ وبناء على ذلك ، وعقب الموافقة على اعتماد ١٩٨٨-١٩٨٩ البالغ ٠٠٠ ٢٣٠ ٢ دولار للمراجعة الخارجية للحسابات ، اجرى مجلس مراجعي الحسابات استعراضا للتكاليف لمراجعة الحسابات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . وكما ورد في الفقرة ٥ من الفصل الخامس "تبلغ التكاليف التقديرية لعام ١٩٨٩ تحت الميزانية العادية حوالي ٣٠٠ ٥٣٩ ١ دولار وهو ما "يتجاوز عنصر عام ١٩٨٩ من الاعتمادات الراهنة المرصودة للمراجعة الخارجية للحسابات لعام ١٩٨٩ بمبلغ ٨٠٠ ٢٣٤ دولار" .

٦٨- وتم تزويد اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بتوزيع للتكاليف التقديرية المنقحة للمراجعة الخارجية لحسابات الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ تحت الميزانية العادية والانشطة الخارجة عن الميزانية بالمقارنة بالتقديرات الاصلية . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكاليف في إطار الميزانية العادية تقدر بمبلغ ٨٠٠ ٥٦٤ ٢ دولار ؛ وتقدر التكاليف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية بمبلغ ٥٠٩ ٢٦١ ٢ دولار .

Digitized by UNOG Library

٦٩- وردا على استفسارات ، أُبلغت اللجنة أيضا بأنه لم يجر منذ عام ١٩٧٨ استعراض متعلق بتوزيع تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات بين الميزانية العادية والمصادر الخارجة عن الميزانية . بيد انه تم تزويد اللجنة ، كما هو موضح ادناه ، بمعلومات تتعلق بالنمو في مستوى النفقات للمساهمين الثلاثة الرئيسيين في ميزانية المجلس :

		دولار	النسبة المئوية
الامم المتحدة :	١٩٨٦ - ١٩٨٧	٥٨٠ ٦٩٩ ٥٩٨ ١	
	١٩٧٨ - ١٩٧٩	٨٧٣ ٤٩٣ ٠٧٧ ١	
	الزيادة الصافية	٧٠٨ ٢٠٦ ٥٢١	٤٨,٤ في المائة
برنامج الامم المتحدة الإنمائي* :	١٩٨٧	٢٤٧ ١٩٦ ٩٣٦	
	١٩٧٩	٠٦٤ ٠٩٥ ٦٩٩	
	الزيادة الصافية	١٨٣ ١٠١ ٢٣٧	٣٣,٩ في المائة
منظمة الامم المتحدة للطفولة* :	١٩٨٧	٨٢٧ ٥١٦ ٤٨٧	
	١٩٧٩	٥٢٩ ٢٩٦ ٢٥٩	
	الزيادة الصافية	٢٩٨ ١٢٠ ٢٢٨	٨٧,٩ في المائة

* تقدم مساهمة كل من هاتين المنظمتين على أساس سنوي .

٧٠- وعلى الرغم من أن النمو في عمليات منظمة ما قد لا يكون متناسبا مباشرة مع النمو في تغطية مراجعة الحسابات لهذه المنظمة فإن اللجنة الاستشارية ، في حين انها لا تعترض على الزيادة المقترحة والتي تبلغ ٨٠٠ ٢٣٤ دولار ترى انه ينبغي اجراء تحليل لتوزيع تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات بين الميزانية العادية والمصادر الخارجة عن الميزانية في أقرب وقت ممكن .

Digitized by UNOG Library

٧١- ويتضمن مبلغ ٧٠٠ ٤٩ دولار المطلوب تحت الباب الفرعي ١ بـاء - ١٢ (ادارة البحوث وجمع المعلومات) ٧٠٠ ١٤ دولار للعمل الاضافي و ٠٠٠ ٣٠ دولار لسفر الموظفين و ٠٠٠ ٥ دولار للوازم والمواد ، كما نوقش في الفقرات من ٨ إلى ١٠ من الفصل الخامس ، وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية إلى ما ذكر في الفقرة ٧ من الفصل الخامس من أنه رغم تزويد الادارة بالموظفين والموارد الاخرى عن طريق عملية إعادة توزيع من وحدات أخرى في الامانة العامة فإنه" من الواضح الآن بعد مضي فترة على ممارسة الادارة عملها أن جعلها قادرة على العمل بطاقة كاملة يستلزم موارد اضافية" .

٧٢- وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الموارد الاضافية لهذه الادارة ؛ بيد انها ترى أيضا أن الحاجة إلى العمل الاضافي ينبغي أن تقل في المستقبل بعد أن يكتمل ملاك الادارة .

واو - الوظائف المؤقتة المأذون بها على أساس متكرر لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ والمعتمدة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ في إطار الميزانية العادية

٧٣ - كما ذكر في الفقرة ٥ من الفصل السادس ، يقترح الامين العام أن تحول الوظائف المؤقتة المتكررة البالغ عددها ٢٥٣ ، المعتمدة لفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ في إطار الميزانية العادية ، إلى وظائف ثابتة . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة الاستشارية إلى ما ذكره الامين العام في الفقرة ٣ من الفصل السادس من انه "في معظم الحالات ، كانت الوظائف التي حددت بوصفها "مؤقتة متكررة" تجدد سنويا ، وجُدد بعضها لفترات امتدت من خمس إلى سبع سنوات أن "معظم الولايات الاصلية التي طلبت بموجبها وظائف مؤقتة أصبحت ولايات دائمة وأصبحت تشكل جزءا من برامج العمل العادية" .

٧٤ - وردا على بعض الاستفسارات ، أحاط ممثلو الامين العام اللجنة علما بأن ما مجموعه ٣٤ وظيفة مؤقتة متكررة قد اقترح إلغاؤها في إطار عملية استعراض الوظائف ؛ وبالتالي ، بلغ العدد الفعلي للوظائف المؤقتة المتكررة المقترح تحويلها ٢٢٩ وظيفة . وهذا الرقم المستوفى تحديثا يرد في الجدول ١ بمرفق الفصل الاول من التقرير (A/C.5/43/1/Rev.1) .

٧٥ - وقد اهتمت اللجنة الاستشارية بمسألة الوظائف المؤقتة ، غير المتكررة والمتكررة على السواء ، وكثيرا ما أشارت إلى الحالات التي طلبت فيها وظائف "مؤقتة"

Digitized by UNOG Library

مرارا وتكرارا . ولذلك فإن اللجنة تتفهم التفكير الكامن وراء اقتراح الامين العام تحويل الوظائف المؤقتة المتكررة الـ ٢٢٩ . وفي الوقت ذاته ، لا ترى اللجنة أن في وسعها التوصية بتمويل شامل ، "يغطي" جميع هذه الوظائف . وهي توصي ، بدل ذلك ، بأن يعاد تقديم الاقتراح في سياق الميزانية البرنامجية التي يقترحها الامين العام للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . ستقوم اللجنة الاستشارية عندئذ باستعراض كل اقتراح تحويل بالاقتران مع نظرها في أبواب الميزانية وفي المهام المتصلة بالوظيفة المعنية ، مما سيمكنها من البت في ما إذا كانت تلك المهام تقوم على أساس دائم بما يكفي لتبرير إنشاء وظيفة دائمة .

ثالثا ـ التقرير المرحلي الثاني المقدم من الامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١

٧٦ - قدم هذا التقرير (A/43/286) عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عملا بالطلب الوارد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢ . وكما هو مذكور في الفقرة ٤ ، يعرض التقرير معلومات تفصيلية عن الاجراءات التخذة بصدد كل من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لغاية الربع الاول من عام ١٩٨٨ والخطط الموضوعة للفترة المتبقية (نيسان/ابريل ١٩٨٨ ـ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩) . وتشير اللجنة إلى أن هذا التقرير ينبغي أن يقرأ بالاقتران مع تقرير الامين العام عن التقديرات المنقحة (A/C.5/43/1/ Rev.1) ، الذي يتضمن الآثار المالية المترتبة على عدد من التطورات المبّينة في التقرير المرحلي .

٧٧ - وتلاحظ اللجنة أن التقرير ذو طابع عام . وتعتقد اللجنة أن مزيدا من التقدم في الاشهر المقبلة سيضمن أن التقرير النهائي بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ سيصبح بيانا شاملا ، يتضمن وضعا كاملا وتبريرا وافيا لكل ما حدث خلال عملية الإصلاح .

٧٨ - وكما هو مبين في الفقرة ٣٩ من التقرير ، تتضمن التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية (A/C.5/43/1/Rev.1) معلومات مفصلة فيما يتعلق بإدارة شؤون الإعلام بعد إعادة تشكيل هيكلها . وترد تعليقات اللجنة الاستشارية فيما يتصل بذلك في الفقرات ٤٠ إلى ٦٠ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٧٩ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٤٧ من التقرير أنه "عملا بتوصية قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وكجزء من جهوده الرامية إلى ترشيد برنامج المنشورات ، قام مجلس المنشورات موخرا ، بالتشاور مع إدارة تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية ، بوضع منهجية لتقدير تكلفة إنتاج المنشورات المتكررة . وستستخدم هذه المنهجية في إعداد الميزانية البرنامجية التي يقترحها الامين العام لأجل الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، وفي تخطيط برنامج المنشورات الموحد لتلك الفترة واستعراضه" . وقد بحثت اللجنة الاستشارية برنامج منشورات الامم المتحدة في الفقرات ٧٠٠ إلى ٧٨ من تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩[٣] .

٨٠ - ويناقش الامين العام في الفقرة ٥٦ من التقرير التدابير المتخذة لتبسيط التنظيم الموضوع لادارة الشؤون الادارية والتنظيمية ويذكر أنه جرى "توحيد تخطيط البرامج والميزنة في هيكل واحد على النحو المعلن عنه فيما سبق (A/42/234 ، المرفق ، الفقرة ٣ ، و A/C.5/42/2/Rev.1 ، الفقرات ٤٢-٤٥)" . وفي الفقرة ٩٢ من تقرير اللجنة الاستشارية الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩[٣] ، كانت اللجنة قد ذكرت أنها ستعود إلى مسألة بنية إدارة الشؤون الادارية والتنظيمية في سياق ما سيستجد من تطورات . وتلقت اللجنة مزيدا من المعلومات عن هذه المسألة ، ولا اعتراض لديها على مقترحات الامين العام بهذا الصدد على النحو الذي تضمنها فيه تقريره بشأن التقديرات المنقحة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ (A/C.5/43/1/Rev.1) (انظر الفقرتين ٣١ و ٣٢ أعلاه) .

٨١ - وترد معلومات عن الخطوات المتخذة لاصلاح وتبسيط نظام إقامة العدالة في الامانة العامة في الفقرات ٨٨ إلى ٩١ من التقرير . وتفهم اللجنة الاستشارية أنه سيجري تقديم تقرير منفصل عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

رابعا - الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والناشئة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين

٨٢ - نظرت اللجنة الاستشارية في البيان المقدم من الامين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والناشئة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال الجزء الاول من دورتها الثامنة والعشرين (A/43/16(Part I)/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

٨٣ - ويشير الأمين العام في الفقرات ٢ إلى ٦ ، إلى خطط موضوعة بشأن الدورة الثامنة والعشرين المستأنفة للجنة البرنامج والتنسيق التي كان من المقترح عقدها في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تلك التوصية من اللجنة في مقرره ٦٢/١٩٨٨ . وبناء على ذلك ، ستنظر اللجنة الاستشارية في طلب الأمين العام تخصيص اعتماد إضافي في سياق تقريره عن التقديرات المنقحة الناشئة عن مقررات المجلس وتوصياته ، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

٨٤ - وتتناول الفقرات ٧ إلى ٩ من البيان توصية لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالتخفيض المستهدف في ملاك موظفي خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف (انظر A/43/16 (Part I) ، الفقرة ٣٦ . وذُكِر في الفقرة ٩ أنه إذا اعتمدت توصية اللجنة ، "فإن الامر سيستلزم إعادة توزيع الاعتمادات المخصصة للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الواردة حاليا في الوثيقة A/C.5/43/1 وإدراج موارد إضافية تبلغ في مجموعها ٥٠٠ ١٤٣ ٨ دولار في إطار الباب ٢٩" . وذُكر أيضا أنه لن يحدث مع ذلك أي تغيير في إجمالي مستوى الاعتمادات للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٨٥ - وبصدد التكاليف المترتبة على توصية لجنة البرنامج والتنسيق ، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم ترد أية إشارة إلى عدد الوظائف التي سيتعّين "إعادتها" لتنفيذ التوصية أو إلى تكاليف هذه الوظائف على وجه الدقة . وكما ذكر في الفقرتين ١٥ و ٢٠ أعلاه ، كانت اللجنة الاستشارية قد توصلت ، قبل قرار لجنة البرنامج والتنسيق ، إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بمستوى ملاك موظفي خدمات المؤتمرات . وتتضمن توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بذلك إعادة ١٠٠ وظيفة ، تقدر تكاليفها بمبلغ ٩٠٠ ٨٩٣ ١٢ دولار (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) . ويظهر من الرجوع إلى الجدول ٢ في البيان أنه ستترتب تكاليف مماثلة على اعتماد توصية لجنة البرنامج والتنسيق . وانطلاقا من رقم سلبي قدره ٠٠٠ ٣٦٥ ٤ دولار تحت الباب ٢٩ (الحاشية (ب) للجدول ٢) ، قد يتعين تعديل نتيجة التغيير الموصى به في الاعداد المستهدفة لتخفيض الموظفين إلى رقم إيجابي يبلغ ٥٠٠ ١٤٣ ٨ دولار ، مقابل زيادة إجمالية للباب ٢٩ قدرها ٥٠٠ ٥٠٨ ١٢ دولار . وهكذا نرى أن ما ورد في الفقرة ٩ من أنه سيتعين إدراج موارد إضافية ، في إطار الباب ٢٩ ، يبلغ مجموعها ٥٠٠ ١٤٣ ٨ دولار مضلل ، لانه لا يشير إلى أن مبلغ ٨,١ مليون دولار الإضافي يرد بدلا عما كان لولا ذلك ، سيشكل وفورات قدرها ٤,٤ مليون دولار في إطار الباب ٢٩ .

Digitized by UNOG Library

٨٦ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية ، في الفقرات ١٦ إلى ١٩ أعلاه ، بسلسلة من التدابير التعويضية ، وذكرت أيضا انه ، نظرا إلى هذه التدابير ، لن يكون هناك ضرورة لطلب تخصيص اعتماد إضافي في تقرير أداء الميزانية البرنامجية الثاني لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٧ (A/42/7) .

(٣) المرجع نفسه .

- - - - -

Digitized by UNOG Library